الرأي العام وحرية التعبير

د.خالد حامد أستاذ محاضر ا جامعة تبسة

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل الآليات التي يمتلكها الرأي العام للتعبير عن واقعه وقضاياه واهتماماته واتجاهاته وعن العوامل التي تسهم في تشكيله كالتنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام والتعبير السياسي وغيرها،وذلك لأنه من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى ممارسة الحريات الفردية والجماعية وعن تأثيره في المجتمع.

Résume:

Cet article vise à étudier et analyser les mécanismes de la propriété de l, opinion publique pour exprimer la réalité et les problèmes les préoccupation et les tendances et les facteurs qui contribuent à la formation :socialisation, les médias et l,expression politique et autres, et parce que ce sont les indicateurs de base qui reflètent la mesure dans laquelle les libertés individuelles et collectives et de son impact sur la société.

المقدمــة

يعد الرأي العام من المؤشرات الهامة التي يمكن الاستدلال من خلاله على الكثير من الحقائق المجتمعية بما تنطوي عليه من متغيرات سياسية و اقتصادية وثقافية واجتماعية، لأنه يكشف عن أوضاع الأفراد والجماعات وعن ما يحملونه من أفكار وتصورات واتجاهات عن واقعهم وعن مختلف القضايا المحيطة بهم، وفي ذات الوقت فإنه يعكس المكانة التي تحتلها شرائح المجتمع و الأدوار التي تضطلع بها في سياق علاقاتها وتفاعلاتها وكذا عن مدى ما تتمتع به من حقوق وحريات وما تمتلكه من آليات للتعبير عن أرائها و مواقفها واتجاهاتها ، بل إن هذه الحرية هي التي تجعلها أطرافا فاعلة ومؤثرة في المجتمع، وهذا ما جعله "**سلطة حقيقة**" في المجتمعات لتي تتمتع بحرية الرأي و التعبير وذلك لكونه يساهم بشكل بارز في رسم وتوجيه السياسات المتبعة وصناعة القرارات .

وقد ظهر مصطلح الرأي العام (opunion public) بمفهومه الحديث في خضم الثورة الفرنسية على يد وزير المالية "نيكر" وذلك للتعبير عن اتجاهات المستشمرين ثم استخدامه المثقفون ورجال السياسة بعد ذلك للتعبير عن قوة وتأثير المجتمع [1]

وهذا لا يعني ان المجتمعات لم تدرك اهمية الرأي العام قديما : إذ أن الإنسان البدائي استخدم قوة الرأي العام لتحقيق مآربه وإبداع أساليب معينة في هذا الشأن ومنها السحر للتأثير في الجماهير .

وعرف اليونان مفاهيم قريبة من فكرة الرأي العام كالاتفاق العام و الاتجاهات السائدة (ossa pheme nomos) كما تحدث الرومان عن الآراء الشائعة بين الناس (rumores fama popalaries) و وصلوا

في آخر عهود إمبراطوريتهم الى مفهوم صوت الجمهور أو صوت الشعب .

وعرف المجتمع الاسلامي أيضا فكر الرأي العام من خلال ممارسة مبدأ الشورى أو التشاور في الأمر والنقاش واخذ الآراء ومجالس الشورى ، وما كان يقوم به عمر بن الخطاب لمعرفة ودراسة الرأي العام بين عامة الناس إلا خير مؤشر على الاهتمام

بهذا الرأي ومعرفة أحوال الرعية وتدبير شؤونها. ويشكل الرأي العام بصورة عامة جانبا هاما ورئيسيا من السلوك الاجتماعي باعتباره حصيلة مجموعة من العمليات العقلية و النفسية و المعرفية للفرد في تفاعله مع بيئته الاجتماعية .

لذلك فقد حضي باهتمام الباحثين في مجال العلوم السلوكية (علم النفس–الاجتماع– الإعلام – الاقتصاد ..) بدراسته دراسة علمية تستند على مناهج وتقنيات البحث الميداني بغية دراسته وفهمه وتفسيره وما زاد من أهمية الرأي العام انه أصبح "سلطة حقيقية " في المجتمعات لتي تتمتع بحرية الرأي و التعبير وذلك لكونه يساهم بشكل بارز في رسم وتوجيه السياسات المتبعة وصناعة القرارات بوجه عام .

وانطلاقا من هذه الأهمية فان هذا الموضوع يهدف الى دراسة وتحليل علاقة الرأي العام بحرية التعبير باعتبارها أهم العوامل التي تمكن من الكشف عن حقيقته ودوره ودرجة تأثيره في حياة المجتمع وذلك بالإشارة إلى: مفهومه، مكوناته ، تفاعله مع وسائل الإعلام وكذا الى أهم وسائل وأشكال التعبير عن الرأي بصورة عامة و في الوطن العربي بصورة خاصة .

*** مفهوم الرأي العام**

يعتبر الرأي العام من المفاهيم الشائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية لذلك يختلف مفهومه باختلاف الحقول المعرفية المهتمة به: فعلماء النفس يتناولونه باعتباره ظاهرة فردية ، فالرأي العام هو مجموعة توزيع أراء الافراد في علاقتها بالاتجاهات و القيم والمعتقدات، وعلماء الاجتماع ينظرون إليه كظاهرة اجتماعية فهو النتاج النهائي لعملية التفاعل الاجتماعي بين الافراد وفي علاقاتهم بالبناء الاجتماعي بما ينطوي عليه من متغيرات سياسية واقتصادية و ثقافية، وعلماء السياسة يتناولونه باعتباره ظاهرة جماهيرية ويهتمون بالدور الذي يلعبه في اتخاذ القرار السياسي مفترضين ان وجود حكومة ديمقراطية يستلزم ان تلعب أراء الجمهور دورا هاما في تحديد السياسة العامة، ويهتم رجال الاعلام بالرأي العام في تفاعله مع العملية الاعلامية وخاصة من خلال الدور الذي يلعبه الاعلام في توجيه وتشيل الرأي العام ، و المهتمون بالشؤون الاقتصادية ينظرون الى الرأي العام على أنه ظاهرة استهلاكية تتحكم في حجم الطلب و في طبيعته.

وقد عرف "البيج" الرأي العام بأنه ثمرة تفاعل الآراء و الأفكار داخل جماعة من الناس ، وعرفه "هنري" بأنه حكم معياري (normative jugement) أو براجماتي عن موضوع ما .كما عرفه "برايس " في كتابه الديمقراطيات الحديثة بأنه اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع من الآراء التي يدين بها الناس ازاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة و الخاصة.(5)

وبغض النظر عن الخلفية التي تنطلق منها هذه التعاريف والمنظور الذي ترى من خلاله الرأي العام فإنه تعبير عن حصيلة متداخلة من المتغيرات النفسية و الفكرية و المعرفية والثقافية تتفاعل في بلورة وتشكي الرأي العام وهذا ما يفسر الاهمية التي يحتلها كموضوع تتقاسمه مجموعة من العلوم الاجتماعية و الانسانية كما سبقت الإشارة بهدف دراسته وتحليل طبيعته ومكوناته و الكشف عن العوامل المؤثرة فيه و الدور الذي يلعبه .

مكونات الرأي العام:

إن عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقدة التي تمتد جذورها الى مجالات مختلفة : نفسية معرفية ثقافية يمارس كل منها أثره في تكوين هذا الرأي(6) وبخاصة ما يتعلق منها بالجانب الثقافي الذي يعبر عن منظومة القيم و المعارف و الاعتقادات وغيرها وفيما يخص بعض المفاهيم المحورية

المشكلة للرأي العام

– **الاتجاهات :** (**Attitudes**) هي استعدادات وجدانية مكتسبة ثابتة نسبيا تحدد شعور الفرد وسلوكه ازاء موضوعات معينة من حيث تفضيلها أو عدم تفضيلها كما تعرف على أنها تنظيم مستقر نسبيا للمعتقدات التي تتصل

بموقف أو موضوع معين بحيث تجعل الفرد على استعداد طبيعي للاستجابة لهذا الموقف أو الموضوع(7) فقد تكون أشياء أو أشخاص أو جماعة أو فكرة أو مبدأ أو نظاما اجتماعيا أو مشكلة كاتجاهاتنا نحو : الديمقراطية ،حزب سياسي ،السلطة الحاكمة، أقلية ..الخ ،فقد تكون اتجاهات حب وكره ،خضوع وسيطرة، فهي تصب في الغالب على أنها اتجاهات موجبة أو سالبة.

وما يستحق الذكر أن الاتجاهات هي استنتجات تعلمها الإنسان خلال خبرته العملية(8) أي أنها تتكون بطريقة استقرائية تتولد عن خبرات وتجارب الشخص واهتماماته.

- **الاعتقاد : يرى "دافيد هيوم"** أن الاعتقاد عبارة عن فكرة تسيطر على عقل المعتقد بها بحيث يقتنع بصدقها ويدافع عنها وتكون لديه أسباب وجيهة للاقتناع بها(9)،وهذا ما يجعل داخل كل إنسان نظام للمعتقدات يتعلق بموضوعات مختلفة منها ما هو مرتبط بموضوعات معنوية : كالمبادئ و الأفكار و الأعراف وغيرها ومنها ما يتعلق بالموضوعات المادية: كالمؤسسات و النظم والجماعات ....

وقد يكون الاعتقاد صحيحا أي يتطابق مع الحقائق الموضوعية ومنها ما هو غير صحيح أي مخالف لها فعندما يقول شخص اعتقد فانه يؤمن فعلا بصحة ما يقول(10) ، لذلك تتباعد معتقدات الفرد عن الحقائق الموضوعية أو تتقارب منها تبعا لمعارف الفرد و المعطيات المتوفرة لديه عن موضوع الاعتقاد .

- **القيـــم**: يحتل هذا المفهوم اهمية محورية في علم الاجتماع شأنه في ذلك شأن مفاهيم الثقافة والنظم وغيرها و القيم في جوهرها احد الأركان الأساسية للثقافة لأنها تحقق وحدة الفكر داخل المجتمع فمن خلالها يكون الأفراد أفكارهم عن الواقع.

وهناك شبه اتفاق على الطبيعة العامة للقيم باعتبارها تمثل الأهداف و الغايات النهائية التي يسعى الافراد لتحقيقها فالقيم لا تعبر عما هو كائن بقدر ما تعبر عما يجب أن يكون(11).

***الإعلام والرأي العام**

يعد الإعلام من أكثر النظم الاجتماعية التصاقا وتفاعلا مع حياة الافراد و الجماعات فهو يؤثر ويتأثر بالإطار الاجتماعي و الثقافي والمعرفي للمجتمع (12)، وتقاس فاعلية العملية الإعلامية من خلال ما تقدم من حقائق ومعلومات وبالكيفية لتي تتعامل وتتفاعل بها مع مختلف شرائح المجتمع .

وقد تزايدت الاهمية التي يحتلها الإعلام بفضل الثورة الإعلامية و التكنولوجية في مجالات الاعلام و الاتصال التي تهيمن من خلالها الدول الغربية المتقدمة على المنظومة الاعلامية من حيث تعددها وتنوع مادتها مقابل عدم لعب الاعلام العربي عموما دوره في التعبير عن القضايا الجوهرية للواقع العربي : سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، و الحقيقة التي لا يمكن القفز عليها انه لا يمكن النظر الى الإعلام في علاقته بالرأي العام بمعزل عن النظام الاجتماعي بكل ما ينطوي عليه من متغيرات ، فهو ظاهرة اجتماعية يكتسب خصوصيته من خصوصية المجتمع الذي ينتمي إليه ومن هذا المنطلق فالإعلام العربي يعكس واقع المجتمعات لعربية التي مازالت تفتقد للممارسة الديمقراطية و التي تعد حرية الرأي والتعبير من أهم مقوماتها وفي مايلي يمكن أبراز أهم خصوصيات الاعلام العربي في النقاط التالية:

-غياب ممارسة حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي عموما فالتجهيل وحجب المعلومات كما ذهب الى ذلك "عبد الله بوجلال" هو ركن أساسي من اركنا الاعلام العربي الخاضع للأجهزة الرسمية التي لا تسمح إلا

بالكشف عن المعلومات المناسبة لها كتعبير مباشر عن النزعة اللاديمقراطية(13) وهذا ما تؤكده التقارير الدولية في هذا المجال ،إذ تأتي حرية الإعلام في الوطن العربي في مراتب متدنية ضمن سلم الترتيب العالمي.

– إن اقصاء الرأي المخالف و تغييب الفكر النقدي هو المسؤول عن ظاهرة تقديس السلطة وعن الأداء الاعلامي المنحاز حيث يقوم الإعلام بتكريس ذوبان شخصية الفرد في إطار جماعي : كالقبيلة و المذهبية والطائفية ويؤكد على مرجعية قيم الجماعة في تحديد سلوك الفرد. وهذه الاعتمادية على المؤسسات الاجتماعية تمتد الى الاعتمادية على الدولة وتتحول الى اعتمادية سياسية فتصبح الدولة هي الإطار المرجعي الاعلى لتحديد السلوك السياسي للفرد و يصبح بالتالي الحاكم ذاته هو مصدر المرجعية الأعظم للثقافة و السلوك السياسي مما يكرس ظاهرة الخوف من السلطة الحاكمة و تقديسها.

– حجب الحقائق و المعلومات و القضايا و المشكلات التي تهم المواطن وتكريس الدعاية وممارسة التضليل الاعلامي حيث يتم تسخير الاعلام العمومية في تمجيد السلطة وتلميع صورتها لدى الرأي العام، وفي هذا المجال تشير الدراسات الى ان الأخبار السياسية في القنوات العربية تصل الى نسب 30%من زمن الإرسال موزعة بين أقوال المسؤولين واستقبالاتهم في دولة البث و الأخبار الوافدة من وكالات الأنباء العالمية(15). وفي هذا السياق يبرز "هابرماز" – في كتابه الميدان العام كذلك ما كان سائدا في أوروبا خلال القرن الثامن عشر – دور الدعاية و الإعلام كوسيلة فعالة ومباشرة من وسائل هيمنة الدولة ومؤسساتها البيروقراطية في تكوين رأي عام مواز لأهدافها على الدوام.

***الرأي العام والتنشئة الاجتماعية**

إن حرية التعبير هي ثقافة يكتسبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتحول بموجبها الفرد من كائن بيولوجي إلى شخص يحمل ثقافة مجتمعه ويمتثل لقيمه وضوابطه أي أنها عملية لتشكيل السلوك الإنساني : تمكنه من الوعي بذاته وواقعه وتؤهله للتفاعل الايجابي مع محيطه فمؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة – المدرسة – التنظيمات الاجتماعية و الثقافية ...) هي التي تكسب الفرد المعارف والقيم و الاتجاهات وأنماط التفكير و التكيف وغيرها ، ومن ضمن وظائف التنشئة الاجتماعية كذلك : أنها تعلم الفرد التعبير الصادق عن ذاته ومحيطه ومشكلاته واهتماماته وقول الحقيقة و الصراحة والمكاشفة وبالتالي تكون آراء الفرد عاكسة لشخصيته ومعبرة عن اتجاهاته ومعتقداته، في حين تعبر الكثير من السلوكات الانحرافية : كالنفاق والكذب و المداهنة و الخداع عن خلل في عملية التنشئة التي تلقاها الفرد خاصة في المجالات المتعلقة:

– بالتعبير عن الرأي

– المعلومات و المعارف التي اكتسبتها الفرد

– القدوة التي تأثر بها (الوالدان– المربين– المسؤولين ...)

– **الرأي العام و الإنتاج المعرفي** :يقاس تقدم أي أمة و الدرجة التي تحتلها في سلم التطور الحضاري بمقدار ما تنتجه من معرفة بمختلف حقوقها العلمية ، وتعد الكتابة من أهم وسائل تسويق ونشر الإنتاج المعرفي و الفكري بين المجتمعات الإنسانية . ويرتبط مقدار ونوع هذا الإنتاج الفكري بالبيئة المجتمعية وبما تحمله من خصوصية ثقافية وفكرية، إذ لا نجد مجالا للمقارنة بين الدول المتقدمة (المنتجة للمعرفة) والدول العربية التي لا تقوى حتى على استهلاكها ،ففي العالم المتقدم تحتل المعرفة مكان الريادة ضمن سلم أولوياتها حتى تبقي على تفوقها في المجتمع الدولي ويتجسد ذلك في آلاف الإصدارات العلمية، وفيما ترصده من امكانيات وأموال في مجالات البحوث العلمية وفيما يسودها من مناخ تمارس فيه الحريات الفردية و الجماعية. فالحرية الفكرية من أهم العوامل التي رسخت الفكر النقدي وأثرت المعرفة التي أصبحت حاجة اجتماعية لا يمكن القيام بأي سلوك رشيد او اتخاذ أي قرار خارج إطارها ، في حين يعزى الجمود الفكري في المجتمعات المتخلفة الى مصادرة حرية الرأي و التعبير من جهة والى طبيعة الأنظمة الحاكمة التي لا تستند على المعرفة العلمية من جهة اخرى لأنها تجعل من بقائها وهيمنتها وإعادة إنتاج نفسها في طليعة أولوياتها .

وفي هذا المجال صنف العالم العربي في خانة الدول النادية وهو التعبير الملطف للدول المتخلفة ،إذلا تزال التقارير الدولية تدرجه في خانة الدول المنكوبة فلم تشفع له سياسات التنمية و التحديث التي ظلت لعقود ترفعها الدوائر الرسمية كشعارات وترددها في خطاباتها لتبرير استمراريتها في السلطة ،

ولا يقتصر التخلف على المعطيات الاقتصادية أو التقنية أو السياسية بل يشمل الحياة الثقافية و الفكرية. ويطرح الكثير من المهتمين بالشأن العربي أسئلة عن الأسباب التي حالت ولا تزال دون انتقال العرب الى الحداثة والتحديث ومواكبة التطورات و التقدم وهو شأن يدفع الى رؤية هذا التخلف في عوامله البنيوية الداخلية بوصفه تخلفا حضاريا شاملا .

وتصدمنا الأرقام من حدة هذا الوضع، ففي آخر تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة 2008 أشار إلى ان عدد الأميين العرب في حدود 100 مليون من 312 مليون نسمة ، أي ما يقارب ثلث السكان وأن العاطلين عن العمل 25 مليون. ولا تقل صورة الفقر بشاعة عن البطالة و الأمية إذ تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن أكثر من نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر و بمعدل دخل فردي لا يتجاوز دولارين يوميا .

ولا تكتمل صورة التخلف إلا من خلال النظر الى الموقع الذي يحتله في مجال التكنولوجيا وإنتاج المعرفة في آخر تقرير عن اليونسكو صنف العالم العربي في أدنى درجات سلم التصنيف قياسا بدول أخرى مشابهة له عرفت تطورا مذهلا مثل الدول الاسياوية : الصين، الهند ، كوريا الجنوبية ... وفي مجال الاتصالات وصناعة الالكترونيات كأحد مقاييس دخول بلد ما ميدان التقدم العلمي و التكنولوجي تجمع التقارير على تأخر عربي عن مواكبة هذا الميدان، فعلى سبيل المثال لا يتجاوز انتشار الكومبيوتر في العالم العربي 1.5% من سكانه فيما لا يتجاوز استخدام الانترنت 2% .

و في مجال البحث العلمي تشير التقارير و الدراسات إلى أن البلاد العربية مجتمعة خصصت سنة 2003 مبلغ 750 مليون دولار أي حوالي 0.3 % من ناتجها الوطني للبحث العلمي في حين تخصص البلدان المصنعة من 1 إلى 3% من ناتجها للبحث العلمي وتخصص إسرائيل 4% (16) من دخلها لنفس الغرض ويزداد الأمر قتامة عندما نعلم ان الكثير من البحوث الجادة تركن في رفوف المكتبات .

– **التعبير السياسي للرأي العام** : تتجسد مظاهر التعبير عن الآراء والمواقف السياسية من خلال بحوث استطلاعات الرأي التي تتقاسمها العديد من العلوم الاجتماعية بصورة عامة وفي العمليات الانتخابية في الدول الديمقراطية بصورة خاصة .

حيث تمكن الانتخابات الرأي العام من التعبير عن اختياراته من بين البدائل السياسية المعروضة من طرف الأحزاب السياسية وفق مفهوم تسويقي : طلب برنامج سياسي مقابل منح صوت انتخابي. لذلك فان تنوع مجالات التعبير السياسي تكسب الفرد وعيا بذاته وبأهميته كفاعل ومشارك في الحياة السياسية مما يجعله أكثر عقلانية في التعبير تحقيقا لأهدافه و تطلعاته(17).

وهذا ما تفتقده الساحة السياسية العربية التي تهيمن عليها عموما أنظمة شمولية تكون فيها الانتخابات عملية شكلية يعبر عنها بـ (ديمقراطية الواجهة) لأنها لا تعكس آراء وخيارات المواطن، مما يجعلها لا تغير في واقع الأمر شيئا، نتيجة لغياب الممارسة الديمقراطية الفعلية التي تجعل الفرد يتحرك في فضاء سياسي تعددي بين طرفين (سلطة / معارضة) يسعى كل منها لاجتذابه مما يؤدي الى التغيير المنشود وبالتالي إحداث التوازن السياسي في المجتمع،وإحداث مناخ سياسي تنافسي يؤدي إلى الأفضل،في حين تفتقد الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية لهذا المفهوم لأنها لا تعبر عن خيارات المواطن،إذ تستخدمها السلطات المهيمنة لاكتساب شرعية مفقودة ،الأمر الذي يجعلها أداة للهيمنة والاستبداد والصراع على السلطة...ولعل النزاعات المسلحة في إفريقيا ومظاهر التطرف والإرهاب التي تهدد وحدة واستقرار العديد من الدول بما في ذلك الدول العربية،الصومال والسودان والعراق...إلا نتيجة مباشرة للاستبداد السياسي.

– التظاهر كشكل من أشكال التعبير :يعدالتظاهر من ضمن أشكال التعبير التي تقرها التشريعات ويمارسها الرأي العام من خلال تنظيمات المجتمع المدني(الأحزاب السياسة ، النقابات، الجمعيات) للتعبير عن مواقفه واتجاهاته ومطالبه:

– فقد يمارس التظاهر كشكل من أشكال المعارضة السياسية وذلك بتوجيه أصابع الاتهام إلى السلطة الحاكمة وتحميلها مسؤولية نتائج سياساتها

–كما قد يقترن التظاهر بالاضرابات التي تنظمها غالبا النقابات العمالية للتعبير عن مطالب اجتماعية أو مهنية أو سياسية .

– كما يتخذ التظاهر في بعض الحالات بعدا عالميا للتعبير عن قضايا تتجاوز آثارها ومجالاتها إقليم الدولة : كقضايا البيئة حقوق الإنسان العولمة ...الخ

وبصفة عامة فأن التظاهر من آليات التعبير في الدول الديمقراطية عن مظاهر الرفض أو الاحتجاج أو المساندة ...فتكفي الإشارة في هذا المجال الى ما يجري من رفض لسياسات العولمة التي تقودها أمريكان في الدول المتقدمة نفسها : مثل ما جرى في سياتل بأمريكا وفي دافوس بسويسرا (2002) و"كانكون" بالمكسيك (2003) للتعبير عن رفضها بأن يصبح مصير الشعوب في يد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية في حين يبقى هذا الشكل (التظاهر) من المحظورات في الدول العربية لأن السلطات الحاكمة تعتبره من أكثر الأشكال مسا بأمن وسلامة الدولة،وهذا ما يجعلها تمارس كل الوسائل الممكنة لمنعه كاستعمال القوة ،وقوانين الحالات الاستثنائية...

لكن أحداث الربيع العربي (2011) جعلت الرأي العام في العديد من الدول العربية يحطم الطوق الذي كان يكبله ويخلع عباءة الخوف ويرفض مقوله: "**القابلية للاستبداد**" وأصبح سيد المجال العام " عبر الساحات العامة (ساحات الحرية والتغير..)التي أصبحت رمزا للتعبير عن مطالب الحرية ورفض أنظمة الاستبداد.ولاشك أن هذا الواقع الذي عبر عنه "**علي حرب" بثورات القوة الناعمة**(19)التي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر و اليمن وليبيا ... وحركت الرأي العام في اغلب الدول العربية من البحرين إلى موريطانيا:وتدرجت مطالبه بين المطالبة بالإصلاح والحرية ومحاربة الفساد... ليبلغ سقفها في بعض الدول إلى حد المطالبة بإسقاط النظام،مما **سيعيد الاعتبار للمجتمع المدني و لتنظيماته المختلفة** للتعبير عن إرادته واسترجاع سيادته وممارسة خياراته .

– الدراسات العلمية للرأي العام: تشكل الدراسات المتعلقة بالرأي العام جانبا من الدراسات العلمية القائمة على مناهج وتقنيات البحث العلمي الميداني لفهمه وتفسيره و التنبؤ باتجاهاته.

ويعتبر "**جيرمي بنتام** " من أوائل من عالج هذا الموضوع مؤكدا اهمية الرأي العام كوسيلة **"للضبط الاجتماعي"** والحماية من الاستبداد ، وطالب بأن تكون كل الأمور علنية وعامة من اجل منع سوء استخدام السلطة وفي القرن العشرين تزايد الاهتمام بدراسة الرأي العام خاصة بعد التطور و التنوع الحاصل في مجال وسائل الإعلام و الاتصال إذ تم إنشاء معهد "**جالوب** " سنة 1935 كما ظهر العدد الأول من مجلة الرأي العام سنة 1937 ثم تطورت وانتشرت الدراسات المتعلقة بالاتجاهات و الآراء وازدهرت ازدهار ا كبيرا في المجتمعات المتقدمة(20) الأمر الذي جعلها من المؤشرات الأساسية لفهم السياسة اجتماعية ومعيارا يكشف عن واقع المجتمع .

لكن هذا الحقل لا زال يتعثر كما أشار الى ذلك **"علي الدين هلال** " سواء تبدى ذلك التعبير في محدودية أبحاث الرأي العام ودوره السياسي من الناحية النظرية أو في الندرة النسبية للأبحاث الميدانية الدقيقة المرتبطة بواقع المجتمع(21) يعد الرأي العام من المؤشرات الهامة التي يمكن الاستدلال من خلالها على الكثير من الحقائق المجتمعية بما تنطوي عليه من متغيرات سياسية والاقتصادية وثقافية لأنه يكشف عن أوضاع الافراد والجماعات وعن ما يحملونه من أفكار

وتصورات واتجاهات عن واقعهم وعن مختلف القضايا المحيطة بهم وفي ذات الوقت فإنه يعكس المكانة التي تحتلها شرائح المجتمع و الأدوار التي تضطلع بها في سياق علاقاتها وتفاعلاتها وكذا عن مدى ما تتمتع به من حقوق وحريات وما تمتلكه من آليات للتعبير عن ذاتها.

لذلك تختلف وسائل التعبير و أشكاله تبعا للخصوصيات الاجتماعية و السياسية و الثقافية إذ تتنوع هذه الأشكال و الوسائل في المجتمعات الديمقراطية التي يتمتع فيها الافراد بحرية الرأي و التعبير : من خلال وسائل الاعلام و الاتصال المختلفة التي تمكن المواطنين من حقوقهم في إعلام ينقل لهم الأخبار و الحقائق والأحداث بكل شفافية وموضوعية وفي المقابل تمكنهم من التعبير عن آرائهم والكشف عن واقعهم

كما ان تجسيد مبدأ الإرادة الشعبية عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة ، مما يجسد حرية التعبير السياسي في ارقى صوره وذلك بتمكينه من اختيار البدائل السياسية المعروضة من طرف الأحزاب السياسية ،وهذا ما يجعل هذا الرأي فاعلا ومؤثرا ومجالا يستقطب اهتمام الباحثين والمعنيين لمعرفة اتجاهاته ومواقفه وردود أفعاله ازاء السياسة لمتبعة في حين لا يلعب الرأي العام العربي هذا الدور الفاعل و المؤثر على الصعيد السياسي لأن السلطات الحاكمة لا تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية عبر الآليات الديمقراطية ، الأمر الذي يجعلها لا تهتم به بل أنها تعمل على إقصائه وتعطيل القنوات التي تمكنه من التعبير عن أرائه وتوجهاته وتطلعاته وذلك بالسيطرة على وسائل والإعلام وتوظيفها في الدعاية لطروحاتها و الترويج لشعاراتها. مما يدعو الى القول انه لا يمكن التكلم عن حرية الرأي و التعبير في جو الهيمنة و القمع والخوف وتقييد الحريات الفردية والجماعية لأنها تجعل الرأي العام غائبا أو مغيبا، وبناءا على ما سبق ذكره يمكن تلخيص عوامل تضاؤل وعدم تأثيرا لرأي العام العربي في النقاط الآتية:

— احتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرية و خاصة التلفزة

– الاستبداد السياسي،الذي لا يمكن المواطنين من التعبير عن خياراتهم وأرائهم بكل حرية وشفافية.

– ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بالرأي العام.

– عدم تمتع وسائل الإعلام بالاستقلالية و الحرية التي تمكنها من لعب دورها الإعلامي.

لكن التغيرات والأحداث التي عرفتها الساحة العربية بفعل تأثير الربيع العربي الذي أطاح ببعض أنظمة الاستبداد كما سبقت الإشارة،وحمل البعض الآخر على القيام بإصلاحات سياسية،مما يثير التساؤل: هل سيصبح الرأي العام العربي سلطة حقيقية قادرة على التعبير الحر عن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ هل سيصبح قوة ضاغطة في المحتمع ؟

قائمة المراجع :

7- احمد راجع : أصول علم النفس دار المعارف الإسكندرية 1994.

4-6- حسن عبد الحميد رشوان : العلاقات العامة و الإعلام من منظور علم الاجتماع المكتبة الجامعية الحديثة الإسكندرية 2004.

9- حمزة أبو الفتوح : المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين – دار النفائس للنشر و التوزيع الأردن ط 1 1999.

18- على الدين هلال الدسوقي: محمد اسماعيل محمد: اتجاهات حديثة في علم السياسة ،اللجنة العلمية للعلوم السياسية ،المجلس الأعلى للجامعات ،القاهرة ، 1999.

10- شهناز طلعت : الرأي العام ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ن1986

8-محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ،دار المعارف الجامعية ،الإسكندرية ، 1986
1-2-3-12-19-20 معتز سيد عبد الله: عبد اللطيف محمد خليفة : علم النفس الاجتماعي ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة 2001 .
10-11- نبيل السمالوطي : البناء النظري لعلم الاجتماع ،دار الكتب الجامعية ،الاسكندرية ، دون ذكر السنة.
5-13-17 نسمة احمد البطريق: الإعلام والمجتمع وعصر العولمة ،دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع ، القاهرة ،2004
(19)علي حرب : ثورات القوة الناعمة في العالم العربي منشورات الاختلاف 2011

* **الدوريات المتخصصة**

16-20 مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 49 مركز الإنماء القومي، بيروت ، لبنان ،1986
14- المجلة الجزائرية للاتصال ،فصلية متخصصة تصدر عن معهد علوم الاعلام و الاتصال جامعة الجزائر العددان 6-7 ربيع وخريف 1992